صراع الهوية في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية

م.د. احمد محمد علي جابر*
باحث واكاديمي من العراق

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد

المقدمة

يحتل صراع الهوية في تركيا دوراً مؤثراً في بناء هوية الدولة التركية، فهذا الصراع ليس جديداً بل يمتد إلى تأسيس هذه الدولة على يد مصطفى كمال اتاتورك الذي وضع الهوية العلمانية لتركيا كعقيدة الدولة، لكن الصراع والتقاطعات بين الرؤيتين العلمانية والاسلامية وبين المحافظة والحداثة وبين الشرق والغرب أستمر، وتصاعد هذا الصراع بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة واستحكامة فيها، مما جعل الصبغة الإسلامية تتغلب على الصبغة العلمانية التي أستمرت لعقود والتي تعدهوية الدولة وأحد ثوابتها، كان آخرها عدة أجراءات اتخذها حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان وأسغلال الانقلاب الفاشل للقضاء على أي تهديد يعوق سياسة الحزب والذي عزز بذلك خلاله الاسلاميون قبضتهم، بالرغم من تأكيدهم على ثوابت الجمهورية التركية العليا.

وعليه تقوم فرضيتنا من ان صراع الهوية في تركيا مابين القوى العلمانية والإسلامية مستمر ويؤدي بالنتيجة إلى طغيان الأيديولوجية والأفكار التي تبناها حزب العدالة والتنمية وتوظيفه رؤية جديدة للمبادئ العلمانية لتطبيق قيم الحزب وأفكارة.

وقد قسم البحث إلى مبحثين، تناولنا في المطلب الاول تأريخية الصراع بين القيم العلمانية والإسلامية في تركيا، أما لمطلب الثاني فتناولنا فيه موقف حزب العدالة والتنمية في كيفية الموائمة بين القيم العلمانية والإسلامية.

المطلب الأول:
تأريخية الصراع بين القيم العلمانية والإسلامية في تركيا

لعبت السياسات التي اتبعها (مصطفى كمال اتاتورك) والنجاحات التي تحققت على يده من النصر في حرب التحرير، والايمان بقيم جديدة والتي كانت تختلف اختلافا جذريا عن القيم التي كانت سائدة ابان الدولة العثمانية والتي ادت إلى انتقاله كبيره في تركيا في مجال القيم بدرجه اولى والتي تعززت بإعلان الجمهورية التركية العام 1923وما تبعها من سياسات على رأسها الغاء الخلافة، كما جاء تأسيس حزب الشعب الجمهوري في11سبتمبر 1923 تحت اسم (الفرقة الشعبية) طبقا لمبدأ (الشعبية) الذي وضعه اتاتورك والذي اصبح فيما بعد (حزب الشعب الجمهوري) ونتيجة الحاجه إلى تطبيق السياسات الاتاتوريكية والاقتداء بالغرب وكانت في مقدمة هذه السياسة هي الاحزاب، والتي حاول من خلاله اتاتورك تطبيق هذه السياسات اجتثاث التراث العثماني وابداله بقيم جديده تقارب من القيم الأوروبية الغربية وتثبيته بدستور جديد اقره المجلس الوطني الكبير الذي يتمثل في اعضاء حزب الشعب الجمهوري في 20 نيسان 1924[1].

اما فيما يتعلق بالدستور فقد تضمن الدستور التركي الذي اقر في 20 نيسان 1924 إلى 105 من المواد وعبر الدستور عن القيم التي وضعها اتاتورك وبالرغم من وضع قيود على سلطة رئيس الجمهورية إلا ان هذه القيود بقيت حبرا على ورق أذ استمر اتاتورك الحاكم المطلق في اتخاذ القرار في تركيا وحزب الشعب هو السلطة المسيطرة، بحيث فرضت شخصية اتاتورك على المؤسسات الرسمية والحزبية بل امتدت إلى الحياة العامة في المجتمع التركي ومحاولة اصباغها بالطابع الغربي ومنها الغاء الطربوش وابداله بالقبعة وكان لحزب الشعب الجمهوري الدور الفاعل في تطبيق سياسة اتاتورك من خلال المجلس الوطني الكبير الذي يسيطر عليه الحزب.[2]

بالرغم من النزعة العلمانية التي تبنتها تركيا منذ تأسيسها على يد (مصطفى كمال اتاتورك) في العام 1923، إلا انها شهدت ظهور عددا من الاحزاب ذي النزعة الاسلامية ولعل اول هذه الاحزاب هو (حزب النظام الوطني) الذي اسسه (نجم الدين اربكان) في العام 1970 إلا ان هذا الحزب لم يدم طويلا وقد عملت القوى العلمانية على حضره في العام 1971.[3]

(1) سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939_1945،ط1، دار دجلة، عمان، 2009، ص ص15_16.

(2) المصدر السابق، ص 16.

(3) محمد نور الدين، الصيغة والدور، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص 78.

لذلك عمل عددا من القيادات الاسلامية وفي مقدمتهم (نجم الدين اربكان) إلى تشكيل حزب جديد إلا وهو (حزب السلامة الوطني) في 11 تشرين الاول 1972 وشارك في الانتخابات العام 1973 وحصل فيها الحزب على 48 مقعدا من مقاعد البرلمان التركي، كما دخل حكومة ائتلافية* مع حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولند اجاويد.[4]

إلا إن حزب السلامة الوطني تم أغلاقه بعد انقلاب ايلول 1980 بسبب الدعوات التي كان يتبناها ومنها انهاء العلمانية في تركيا واعتبار الاسلام دينا رسميا في الدولة التركية، مما ادى إلى اعتبار حزب السلامة الوطني مهددا للعمانية في تركيا.[5]

كما ان القوى العلمانية في تركيا حاولت ايجاد بديلا اسلامية معتدلا يواجه القوى الشيوعية من جهة، ولا يتعدى على ثوابت النظام العلمانيين جهه اخرى، وظهر نموذج (تورغوتاوزال) الذي اصبح رئيسا للوزراء في العام 1983، وهو اول رئيس حكومة يؤدي مناسك الحج ويشارك في صلاة الجمعة فضلاً عن انه من اتباع الطريقة النقشبندية الصوفية واستطاع اوزال اتباع سياسة اسلامية معتدلة وايجاد طريق وسط بين الاسلام والعلمانية التركية، وقد عمل على تأسيس حزب الوطن الام العام 1983، وقد ضم اليه عدد من كوادر حزب السلامة الوطني (الاسلامي) الذي تم حضره وخاصة الكوادر الوسطى والدنيا عما ان اوزال كان احد اعضاء هذا الحزب وحاول اوزال تقديم نموذجاً اسلامياً معتدلاً لا يمس المؤسسة التركية العلمانية، إلا ان وفاة اوزال انها وجود بديل اسلامي معتدل مقبولا من العسكر.[6]

وفي العام 1983 تشكل حزب الرفاه من بعض قيادات السلامة الوطني الذي لم يدخل السجن بقيادة (احمد تقدال) بمباركة اربكان وتولى اربكان زعامة الحزب العام 1987 واتخذوا من شعار (النظام العادل) الذي يعبر عن النظام الاسلامي بصورة غير مباشرة بسبب منع القوانين العلمانية التركية نشاط اي حزب يحمل نزعات اسلامية.[7]

إلا ان المحكمة الدستورية التركية اصدرت في كانون الثاني من العام 1998 امراً بحظر حزب الرفاه ومنع (نجم الدين اربكان) وستة من قياديي الحزب من مزاولة العمل السياسي لمدة خمسة سنوات ويعود هذا الحظر إلى تنامي الخشية من قبل المؤسسة العسكرية التركية والقوى العلمانية التركية لتنامي دور الاسلام السياسي وظهر ذلك في فوزهم الكبير في الانتخابات البلدية الفرعية فضلاً عن السياسة الخارجية لاربكان وازدياد وتعزيز العلاقات مع الدول الاسلامية، ويرى البعض

* الحكومة الائتلافية التي شارك فيها حزب السلامة الوطني حصل فيها الحزب على سبعة وزارات اضافه إلى وزارة الداخلية ومنصب نائب رئيس الوزراء، أذ تولى فيها نجم الدين (اربكان) بائب رئيس الوزراء، ووعد حزب السلامة الوطني بعدة اهداف حاول تحقيقها عن طريق هذه الحكومة، ومنها اطلاق السجناء السياسيين ودعم الحريات العامة فضلاً عن اعطاء الحرية للصحافة، واستطاع حزب السلامة اصباغ الحكومة الائتلافية بحكومة وطنية اسلامية ولعل احد الامثلة على دور حزب السلامة الوطني وثقله بالحكومة الائتلافية ما قام به الحزب من الضغط على اسقاط وزير الخارجية التركي خير الدين اركمان في زمن هذه الحكومة تحت حجة دعم الوزير لا إسرائيل واحتلالها للقدس، فضلاً عن التأييد الواضح للشعب الفلسطيني، اما على الصعيد الداخلي فحاول حزب السلامة الحصول العديد من المكاسب من حزب الشعب الجمهوري شريكه بائتلاف ومنها اقتراح مشروع على البرلمان يحرم الماسونية وأغلاق محافلها. للمزيد ينظر: محمد مصطفى الطحان، حزب العدالة والتنمية رؤية من الداخل، مركز الشرق العربي. http://www.asharqalarabi.org.uk/center/dirasat_h.htm

(4) غيدان سعيد عبد المجيد، العلاقات التركية _الأمريكية 1991_2005، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2007، ص85.

(5) مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 114.

(6) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، ط1، دار الشروق، القاهره، 1999، ص153.

(7) المصدر السابق، ص157.

ان حظر حزب الرفاه هي رسالة حاولت المؤسسة العسكرية ايصالها وهي التأكيد على ان المؤسسة العسكرية لن تسمح لاي سياسات تعرض المبادئ الكمالية للخطر.[8]

لكن اعضاء حزب الرفاه حافظوا على تماسك الحزب والسعي لعدم تفككه بعد الحظر ومنع قادته من ممارسة العمل السياسي، فضلاً عن ان اعضاء الرفاه بدؤا بتحضير خلفاء لقيادة الحزب للتعويض عن القيادات المحضورة، وبالفعل بدأ اغضاء الحزب بتشكيل حزب الفضيلة في العام 1998، وبإدخال قيادات شابة لقيادة الحزب وظهر إلى الواجهه اسم (رجب طيب اردوغان)* رئيس بلدية اسطنبول بسبب النجاح الذي حققه في ادارة اسطنبول، فضلاً عن عدد من القادة السابقين وبالفعل انتخب (رجائي قوتان) لرئاسة حزب الفضيلة، ولم يتخلص قادة الحزب الجديد من ملاحقة القوى العلمانية اذ تم حبس رجب طيب اروغان في العام 1998 لمدة 4 اشهر وتجريدة من رئاسة بلدية اسطنبول والعضوية في حزب الفضيلة ومنعه من الترشح للانتخابات لفتره غير محدده.[9]

لقد كان غلق حزب الفضيلة ذو النزعة الاسلامية في العام 2001 بزعامة نجم الدين اربكان ايذانا بانقسام اعضاء الحزب إلى قسمين اولهما اتجاها تقليديا يتمسك بأجراء نجم الدين اربكان وأيدولوجيته وتأسيسهم حزب سمي بحزب(السعادة) في 20 تموز 2001 بزعامة (رجائي قوطان)، وتقوم اهدافه على المطالبة بحل محاكم امن الدولة وانشاء محاكم تنظر بقضايا حقوق الانسان. اما اتجاه التحديث فيضم الاعضاء المعتدلين من حزب الفضيلة بزعامة رجب طيب اردوغان الرئيس السابق لبلدية اسطنبول وعبد الله غول ومن اهدافه الدعوة إلى التعددية الحزبية والعمل على انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوربي وتقوية العلاقة مع البلدان العربية ودعم القضية الفلسطينية وتحقيق الاسلام الدائم وبالفعل تم تأسيس (حزب العدالة والتنمية) في 14 اب 2001.[10]

وعند النظر إلى البنية الداخلية لحزب العدالة والتنمية فنجدة مكون من تيارين اولهما تيار ليبرالي يمتد إلى سياسة اوزال والدعوة إلى انفتاح تركيا على العالم والدعوة إلى الحريات وحقوق الانسان اما التيار الآخر فأنه تيار اسلامي ويعد امتداد لسياسة نجم الدين اربكان، لذلك حاول الحزب من اجل الوصول إلى السلطة، كذلك عند بداية تسلمة السلطة إلى ايجاد توازن في سياسته الداخلية تجاه التيارات العلمانية، إلى جانب العلاقة مع دول الغرب من جهه والدول الاسلامية

(8) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ط1، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص ص 120 _113.

(9) ولد أر دوغان في 26 فبراير1954 في إسطنبول. لأسرة من أصل جورجي، أمضى طفولته المبكرة نشأ أردوغان في أسرة فقيرة. وأتم تعليمه في مدارس «إمام خطيب» الدينية ثم في كلية الاقتصاد والأعمال في جامعة مرمرة، انضم أوردغان إلى حزب الخلاص الوطني بقيادة نجم الدين أربكان في نهاية السبعينات، وبحلول عام 1983 عادت الحياة الحزبية إلى تركيا وعاد نشاط أوردغان من خلال حزب الرفاه، خاصةً في محافظة إسطنبول وبحلول عام 1994 رشح حزب الرفاه أوردغان إلى منصب عمدة إسطنبول، واستطاع أن يفوز في هذه الانتخابات خاصةً مع حصول حزب الرفاه في هذه الانتخابات على عدد كبير من المقاعد. في العام 1998 اتهُم أردوغان بالتحريض على الكراهية الدينية تسببت في سجنه ومنعه من العمل في الوظائف الحكومية ومنها الترشيح للانتخابات العامة، وبعد حضر حزب الفضيلة اسس وعبد الله غول حزب العدالة والتنمية العام 2001، وحاول ان يؤسس حزبا معتدلا بعيدا عن الصراع مع العلمانيين في تركيا، لذلك اكد ان حزب أن العدالة والتنمية سيحافظ على أسس النظام الجمهوري ولن يدخل في صراع مع القوات المسلحة التركية، خاض حزب العدالة والتنمية الانتخابات التشريعية عام 2002 لكن اردوغان لم يستطع ترأس الحكومة بسبب الحظر على تسلمه للمناصب الحكومية، لكنة تولى رئاسة الحكومة العام 2003 بعد اسقاط التهم عنه بعد توليه رئاسة الحكومة عمل على الاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تركيا، وتصالح مع الأرمن بعد عداء تاريخي، وكذلك فعل مع يونان، وفتح جسورا بينه وبين أذربيجان وبقية جمهوريات السوفيتية السابقة، وأرسى تعاونا مع العراق وسوريا وفتح الحدود مع عدة الدول العربية ورفع تأشيرة الدخول، وفتح أبوابا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا مع عدة البلدان العالمية، أعاد لمدن وقرى الأكراد أسمائها الكردية بعدما كان ذلك محظورا، وسمح رسميا بالخطبة باللغة الكردية.. http://ar.wikipedia.org/wikiموقع ويكيبيديا
محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مصدر سبق ذكره، ص121.

(10) احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص ص291_292.

من جهه اخرى وعليه فأن حزب العدالة والتنمية لا يصف نفسة بأنه حزب اسلامي بل على العكس بالرغم من الانتماءات والجذور الاسلامية لقادته ومؤيديه.[11]

(11) محمد نور الدين، حزب العدالة والتنمية والتجربة الاسلامية في تركيا، نـدوة، مجلة شـؤون الاوسـط، بيروت، العدد123، 2006، ص ص11، 17.

وبالرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهت حزب العدالة والتنمية في خوض الانتخابات البرلمانية في 3 تشرين الثاني في العام 2002 من قبل المدعي العام التركي لمحكمة التمييز والتهديد بأغلاق الحزب، إلا ان حزب العدالة استطاع خوض الانتخابات البرلمانية وحقق نجاحا كبيرا محققا 34% من الاصوات وحصل على 350 مقعد من المقاعد الـ (550) مما يعطيه الحق في تشكيل حكومة منفرداً دون ان يأتلف مع اي حزب اخر.[12]

(12) احمد نوري النعيمي مصدر سبق ذكره، ص294.

بحيث اصبح حزب العدلة والتنمية التركي الحزب الوحيد الذي يشكل حكومة منفرداً بعد خمسة عشر عاماً من الحكومات الائتلافية وبهذا يحتل اقل بقليل من ثلثي مقاعد البرلمان التركي[13]

(13) فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية، موقع بي بي سي العربية http://news.bbc.co.uk

واستطاع حزب العدالة والتنمية ان يطرح مبادئ معتدلة تبتعد عن اي تشدد او تطرف تطمئن المؤسسة العسكرية التركية المتخوفة من صعود اسلامي إلى الحكومة وبالتالي يهدد المبادئ العلمانية التركية فضلاً من ان العدالة التنمية اراد ان يعطي صورة ايجابية للراي العام العالمي المتخوف من صعود الاسلاميين إلى الحكم في تركيا لكن بالرغم من هذا الفوز الكبير للعدالة التنمية بزعامة رجب طيب اردوغان إلا انه لم يستطع ان يتسلم رئاسة الحكومة بسبب المنع على تولية المنصب مما ادى إلى تولي عبد الله غول رئاسة الحكومة.[14]

(14) عقيل سعيد محفوظ جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامه،ط1،مركز الامـــارات لـلـدراسـات والـبـحـوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص ص 56_57.

لذى عمل رجب طيب اردوغان إلى تقديم قضيته إلى محكمة حقوق الانسان الأوروبية لأنصاف الظلم الذي وقع عليه من قبل المحكمة العليا التركية والتي اعتبرت كوسيلة ضغط على القوى السياسية التركية المتعطشة للموافقة على دخول تركيا الاتحاد الاوربي لذلك حاول حزب العدالة والتنمية تعديل الدستور التركي واعطاء الموافقة منع الحظر على تولي اردوغان منصب رئيس الوزراء إلا ان الرئيس التركي آنذاك (احمد نجدت سيزر) رفض المصادقة على هذه التعديلات وبفعل هذا الضغط وافق البرلمان التركي على رفع الحظر عن رجب طيب ارد وغان وقد رحبت الدول الأوروبية بهذا القرار كما دعمت الولايات المتحدة اردوغان وعده الرئيس السابق جورج بوش الابن ان اردوغان هو زعيم البلاد الحقيقي، كما وافق احمد نجدت سيزر على رفع الحظر عن اردوغان والقيام بتعديل الدستور وبالفعل رشح اردوغان في انتخابات فرعيه في اقليم

سبيرت جنوب شرق تركيا واستطاع اردوغان من خلال هذه الانتخابات ان يتولى رئاسة الحكومة التركية.[15]

لكن رجب طيب اردوغان استطاع تولي رئاسة الحكومة في اذار من العام 2003 بعد ان تم اسقاط الحكم عنه، يحاول حزب العدالة والتنمية طرح نفسة بانه يمثل الإسلام المعتدل يتبنى اقتصاد السوق فضلاً عن التواجهات غير المعادية للغرب، لكنة من جانب اخر يعتقد اغلب قياداته انهم يمثلون العثمانيون الجدد ويحاولون إعادة امجاد الدولة العثمانية وتزعم العالم الإسلامي السني، ولعل توجاهت الحزب في الدفاع عن عدد من القضايا المتعلقة بالعالم الاسلامي وفي مقدمتها قضية فلسطين تصب في هذا الاتجاه، لكن في المحصلة النهائية أستطاع الحزب ان يتولى السلطة منفرداً بعد عدة ائتلافات بين القوى السياسية التركية لتشكيل الحكومة منذ العام 1991 إلى اليوم.[16]

(15) حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب اردوغان قصة زعيم، ط1، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص ص 395ـ 397.

(16) يسيم ارت، الإسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا النساء الإسلاميات في معترك السياسة، ط1، ترجمة: منى محسن الصاوي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيوت، 2013، ص 14.

المطلب الثاني:
موقف حزب العدالة والتنمية في كيفية الموائمة بين القيم العلمانية والإسلامية

أتخذ حزب العدالة والتنمية سياسة معتدلة حاول من خلالها أن يوازن بين جميع الأطراف، فمن جانب طمأنة المتخوفين من وصول قوى اسلامية إلى السلطة وخاصة تخوف المؤسسة العسكرية التركية والسياسة العامة التي سيتبعها ومن جانب اخر هناك احزاب سياسية متشددة تستطيع ان تغير الراي العام التركي والقوى الداعمة له وطمأنة الجانبين باتباع سياسه متوازنةلا تضر بأي مصلحة، فرجب طيب اردوغان اتبع سياسه لا تجتاز الخطوط الحمراء في جميع الملفات الداخلية، فهو من ناحية يحاول طمأنة المؤسسة العسكرية واسترضائها ومنعها من المشاركة في السياسة ويعبر عن مخاوفه مع المؤسسة العسكرية من ان الافكار المتطرفة مصدر خطراً على الطبقة الوسطى التركية، ومن ناحية ثانية يحاول تهدئة الاسلاميين الاتراك من عدم اتباع الافكار الراديكالية مما يدفع الجيش للخروج من الثكنات، كما حاول اردوغان تطوير الاقتصاد التركي وطمأنة رجال الاعمال الاتراك على السعي إلى تقوية الاقتصاد التركي.[17]

(17) جورج فريدمان، ثورة اردوغان ومستقبل الدولة التركية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد361،2009، ص133.

لذا حاول حزب العدالة والتنمية ايصال رسالة بأنه سيلتزم بالمبادئ العلمانية التي ينص عليها الدستور والسعي إلى ايجاد انسجام بين الديمقراطية والاسلام كما هو الحال الاحزاب الديمقراطية المسيحية في بلدان أوروبا الغربية التي تتمتع المؤسسات الدينية ورجال الدين بدور ملحوظ دون ان يؤثر ذلك على البناء

العلماني لهذه البلدان بحيث لا يحاسب الافراد على آرائهم الدينية او افكارهم.[18]

ويحاول حزب العدالة والتنمية ان يظهر نفسة بأنه حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ولاتتعارض أفكاره مع المبادئ العلمانية لتركيا وتقوم سياسته على التسامح والحوار ويحرص على تجنب استعمال الشعارات الدينية في خطاباته السياسية.[19]

واستطاع حزب العدالة والتنمية ان يحقق نجاحات اقتصادية كبيرة انعكست على الوضع الاقتصادي للمواطن التركي إذ انخفض مستوى التضخم إلى 10 % بعد ان كان قبل وصول العدالة والتنمية إلى 70 % فضلاً عن ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى 10000 الاف دولار بعد ان كان 3000 الاف دولار كما ازداد معدل النموفي الناتج المحلي إلى 7% ليرتفع مستوى الاقتصاد التركي إلى السادس اوربيا والسادس عشر بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي.[20]

لقد الحزب استطاع بخطابه المعتدل الموجه إلى الطبقة الوسطى الكبيرة من المجتمع التركي إلى جانب دعواته للاقتصاد الحر والانفتاح على أوروبا وسعية للانضمام للاتحاد الاوربي فضلاً عن عدم ايمان المواطن التركي بالأحزاب اليمينية التي سادت في تلك الفترة وتوجهاتها كل هذا اعطى الدعم القوي للعدالة والتنمية والوصول إلى السلطة في تركيا فضلاً عن قيامة بالبحث عن حلول عن المشاكل الداخلية التركية ومنها المشكلة الكردية فضلاً عن المشاكل التي تعاني منها الاقليات العرقية والدينية في تركيا والعمل على هل حذة المشاكل وخاصة مشكلة الاقلية العلوية هذا من جانب بل ان العدالة والتنمية من خلال نجاحاته في السياسة الخارجية حاول ان يعكس هذا النجاح على زيادة الشعبية التي يتمتع بها.[21]

ويرى محمد نور الدين ان السياسات العلمانية القوية التي اتبعت في تركيا صقلت القوى الاسلامية التركية بهذا الاسلوب المعتدل من العمل السياسي بل توصل الاسلاميون انفسهم ان المجتمع الذي تتعد في القوميات والاديان يحتاج إلى العلمانية ويقول «رغم الممارسات المتطرفة للعلمانيين الاتراك فقد ساعدت الضغوط العلمانية علي «تهذيب» الخطاب الاسلامي، كما ان الاسلاميين ولاسيما في عهد حزب العدالة والتنمية توصلوا إلى قناعه بضرورة وحاجة مجتمع متعدد المذاهب إلى نظام العلمانية، الذي هو صمام امان للاستقرار مع السعي إلى ان تكون العلمنة اكثر انفتاحا ومرونة بينما البلدان العربية والاسلامية افتقدت كلا العنصرين: الديمقراطية والعلمانية وبغيابهما لا يمكنالاستفادة جديا من التجربة الإسلامية في تركيا».[22]

(18) خليل ابراهيم طيار، الصراع بين العلمانية والاسلام في تركيا، ط1، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد99، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2004، ص 69.

(19) حزب العدالة والتنمية، موقع المعرفة، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/

(20) مجموعة باحثين، تركيا بين رهانات الخارج وتحديات الداخل،ط1،الدار العربية ناشرون، بيروت،2009، ص8.

(21) مجموعة باحثين، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2010، ص ص441_442.

(22) مجموعة باحثين، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص،452.

أما المعارضة تجاه سياسات حزب العدالة والتنمية فكان حزب الشعب الجمهوري يعد في مقدمة الأحزاب المعارضة لهذه السياسات حاول حزب الشعب الجمهوري ان يكون قريبا من الجيش بعده حامي المبادئ التي ارساها اتاتورك فالانقلابات التي قام بها الجيش في الاعوام 1960 و1970 و1980 فضلاً عن دور الجيش في اسقاط حكومة (نجم الدين اربكان) والتي دعمها حزب الشعب الجمهوري وحاول تبرير السياسات التي اتبعها العسكر بل الوقوف بوجه التوجهات الاسلامية التي تتبناها بعض الاحزاب كحزب العدالة والتنمية ووقف موقفا متشددا تجاه سياسة حزب العدالة والتنمية في احالة بعض قيادات الجيش الغير موالين للحكومة.[23]

(23) مجموعة باحثين، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص ص 10_11.

وفي انتخابات 2007 فقد شهدت هذه الانتخابات معارضة كبيرة لترشيح رجب طيب اردوغان لرئاسة الوزراء، أذ أعلنت المؤسسة العسكرية في نيسان 2007 من ان النظام العلماني في تركيا في خطر، كما اعلن الرئيس التركي آنذاك احمد نجدت سيزر من ان العلمانية التركي في خطر وتواجهه اكبر تهديد منذ علان الجمهورية التركي العام 1923 كم شهدت انقرة تظاهرات معارضة لحزب العدالة والتنمية من القوى العلمانية شارك فيها 150 الف شخص نددت بصعود الاسلاميين ومعارضه لترشيح رجب طيب اردوغان لذلك دعى اردوغان إلى اجراء انتخابات تشريعية مبكرة في 22تموز 2007 وحصل فيها الحزب على 46,6% اي بزيادة قدرها 12% مقارنة بنتائج انتخابات العام 2002وبهذا حصل حزب العدالة والتنمية على 341من المقاعد.[24]

(24) احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص ص299_304.

لقد بينت انتخابات 2007 مدى الشعبية والتأييد الذي يتمتع به حزب العدالة والتنمية التركي فمؤيدي الحزب تنوعت افكارهم وتوجهاتهم من اليمين إلى اليسار كذلك مناطقهم سواء في الريف او في المدن أذ ركز الحزب في قائمته على ضم جميع الاطراف والقوى السياسية ومن مختلف التوجهات ومنهم ارطغل كوناي سكرتير حزب الشعب الجمهوري السابق فضلاً عن اعضاء مقربين من حزب الحركة القومية مما جعل حزب العدالة يمثل جميع اطياف المجتمع التركي.[25]

(25) قرائه في نتائج 2007، موقع قناة الجزيرة http://www.aljazeera.net/NR/exeres ـ.

كما عمل حزب العدالة والتنمية بعد الانتصار الانتخابي في العام 2007 على ترشيح عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية لكن غول لم ينجح بالجولة الاولى من الانتخابات التي حصلت في 20 اب 2007 لعدم حصوله على الاغلبية في المجلس الوطني الكبير مما ادى إلى الانتقال إلى جولة ثانية من الانتخابات وبالفعل استطاع غول ان يحظى بالأغلبية بعد ان قرر حزب المجتمع الديمقراطي الكردي بالتصويت لعبد الله غول في 30 اب 2007 ويعود دعم هذا الحزب لترشيح غول هو موافقه

حزب العدالة والتنمية على بفتح الابواب امام اللغة الكردية في الدستور التركي واعتبر اول رئيس جمهورية من اصول اسلامية يصل إلى هذه المنصب الرفيع منذ تأسيس الجمهورية التركية وادى اليمين الدستورية متعهدا ان يفصل الدين عن السياسة والحفاظ على علمانية الدولة التركية.[26]

(26) احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص306.

كما دعم حزب الشعب الجمهوري احتجاجات الاتراك على سياسات (رجب طيب اردوغان) حول التعديلات المقترحة في ميدان تقسيم في اسطنبول وعدت الشرارة التي اطلقت الاحتجاجات تجاه سياسات اردوغان وشارك حزب الشعب الجمهوري بقوة بالاحتجاجات إلى جانب عدد من احزاب المعاضة الاخرى وناشطين مدنيين وغيرهم واتهمت الحكومة حزب الشعب بتأجيج هذه الاحتجاجات.[27]

(27) موقع الجزيرة نت.http://www.aljazeera.net/home/print

وبالرغم من المحاولات الكثيرة من قبل القوى العلمانية لمعارضة السياسة التي يتبعها حزب العدالة والتنمية في مايعتبره العلمانيون الأتراك اسلمة تركيا وتعيين قيادات عسكرية موالية لها في الجيش وفي المؤسسات الاخرى لكن محاولاتهم بائت بالفشل ولعل ولعل رفض المحكمة الدستورية في العام 2008 رفض اغلاق الحزب دالة واضحة على ذلك، خاصة لما يتمتع به الحزب من شعبية كبيرة بعد فوزة في انتخابات العام 2011، لكن عدم تحقيقه اغلبية كبيرة في أنتخابات7/ 6/ 2015 وحصولة على (40.87%) جعله غير قادر على تحقيق التعديلات الدستورية التي يهدف لها، إلى جانب لم يستطع الدخول في تحالفات مع الأحزاب الصغيرة الاخرى كل ذلك جعل الحكومة الثانية التي شكلها (احمد داود اوغلو) مؤقته حتى عقد أنتخابات جديده وهو ماحصل في 1/ 11/ 2015 وحقق الحزب أغلبية ساحقة بمقاعد البرلمان التركي وحصل على (49.5%) بحيث يسنطيع تشكيل الحكومة منفرداً والذي يحاول من خلالها أردوغان طرح تعديلات دستورية على شكل الحكم وتحويلة إلى نظام رئاسي وصلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية وترشيح نفسة لهذا المنصب، كل ذلك لكي يستطيع الأخير طرح رؤيته لتركيا جديدة ضمن تتبنى المبادئ العلمانية لكنها على أرض الواقع تطبق القيم الإسلامية.[28]

(28) جيم زانوتي، تركيا والعلاقات مع الولايات المتحدة، ترجمة: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والأستراتيجية، أوراق باحث، نشرة، 2013، ص 18

وعلى هذا الأساس طرح حزب العدالة رؤيته من خلال أسس فكرية للنهوض بتركيا وأعادة امجاد الدولة العثمانية ويرى محمد زاهد غول ان العدالة والتنمية أستطاع من خلال توظيف القيم العلمانية ضمن اطر دينية، فجعل من الشورى ديمقراطية ومن العلمانية حرية ومساواة ومن المواطنة انتماء وعطاء من الإجماع دستوراً، وتعد جزاً من التجديد الفكري والفقهي في الفكر الذي طرحة الحزب.[29]

(29) محمد زاهد غول، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، ط1، مركز نماء للدراسات والبحوث، بيروت، 2013، ص ص 16ـ17.

ليس هذا فحسب بل طرح رؤية جديدة لتعريف مفهوم العلمانية ونزع عنها معاداتها

للقيم الدينية وعرفها بأنها الحرية الدينية وأعطئها وصفاً جديداً يعطي مجالاً لحرية الدين والتعبد وبهذا الرؤية الجديدة تم توسعة المبادئ العلمانية ليشمل مجالاً اوسع، بما يخدم رؤية الحزب الجديدة والتي أعطته مجلاً اوسع لتبيق رؤيته الفكرية.[30]

وبالفعل حقق حزب العدالة والتنمية هدفه بالأستفتاء على 18[31] تعديل في 16/ 4/ 2017، بالغاء نظام الحكم البرلماني وتحويلة إلى نظام رئاسي، وألغاء منصب رئيس الوزراء، ووتغييرات في مجلس القضاء الأعلى والمدعين العامين، بعد أن تحالف مع الحزب القومي اليميني، إذ أستطاع الحزب الأفادة من الأنقلاب الفاشل في تموز 2016 ومحاربة جميع معارضية بحجة الأنتماء إلى حركة فتح الله غولن ودعمهم للأنقلاب.[32]

ليس هذا فحسب بل حاولت تركيا ان يكون لها دور فاعل ومحوري في المنطقة الشرق الأوسط بعدها تحمل ارث الأمبراطورية العثمانية ولا بد ان يكون لها دور في تزعم العالم الاسلامي لذلك نجدها تشدد على دعم القضية الفلسطينية مع عدم التفريط بالعلاقة مع أسرائيل، كما دعمت ثورات الربيع العربي في ليبيا ومصر وسوريا وتونس ودعم الاخوان المسلمين بشكل خاص.[33]

ان التخوف الذي طرحته قوى المعارضة من ان تطبيق سياسة حزب العدالة والتنمية ولد انتهاكاً للحريات بشكل عام وخاصة الصحفيين والقوى المعارضة من القوى العلمانية والقوى الكردية، ليس هذا فحسب بل القوى الإسلامية التي كانت متحالفة مع الحزب ومن ثم أخلفت معه كحركة فتح الله غولن، والذي تم تطبيقه فعليا من خلال الأعتقالات والترويع بموجب قانون مكافحة الأرهاب والذي أنتقدته منظمات حقوقية وعدته فضفاضاً لاسكات المعارضة تجاه سياسات الحزب وبالتالي تحول العدالة والتنمية إلى حزب واحد.[34]

ويرى الكاتب والمحلل السياسي (اتين محجوبيان) ان مايعانية العدالة والتنمية هي مشكلة مشروعية مهما بلغت شعبية الحزب، فأن التيارات والمتبنية للأيديلوجيا العلمانية المدافعه عن المبادئ الكمالية تعده فاقداً للشرعية، فالكمالية تستند على دعامتي العلمانية والقومية التركية، وبالرغم من محاولات العدالة والتنمية من تاكيده على هذه المبادئ ومحاولته الموائمة قيمه بما تتناسب معها من خلال التركيز على أعادة أمجاد الأمبراطورية العثمانية وأطلاق تسميات العثمانيين الجدد من متبنين هذه الرؤية، لكن الحقيقة الواقعه أن هذه المحاولات تضل قاصرة نتيجة أختلاق القيم بين العقيدتين، لذلك وصل الحزب إلى قناعة من ضرورة أقصاء القوى التي

(30) رائد مصباح أبو داير، أستراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقاتها بأسرائيل2000ـ2011، ط1، باحث للدراسات الفلسطينية والأستراتيجية، بيروت، 2013، ص ص 165ـ166.

(31) من أهم هذه التعديلات هي رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600، خفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من 25 إلى 18 عام، تجري الانتخابات العامة والرئاسية في نفس اليوم كل 5 سنوات. يستخدم البرلمان صلاحيته في الرقابة والتفتيش والحصول على معلومات عبر «تقصي برلماني» أو «اجتماع عام» أو «تحقيق برلماني» أو «سؤال خطي»،عدم قطع رئيس الدولة صلته بحزبه.ولاية رئيس الدولة 5 سنوات، ولا يحق للشخص أن يتولى منصب الرئاسة أكثر من دورتين. المرشح الذي يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات يفوز بمنصب الرئاسة.رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية، وقيادة الجيش، ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم.يعرض الرئيس القوانين المتعلق بتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية.يحق للرئيس إصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.يعتبر المرسوم الرئاسي ملغى في حال أصدر البرلمان قانونًا يتناول نفس الموضوع. يحق للبرلمان طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة إلى انتخابات عامة. يحق للرئيس تعيين نائب له أو أكثر.تسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين يتم تعيينهم في منصب نواب الرئيس أو وزراء. يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاث أخماس مجموع عدد النواب.يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون.تلغى المحاكم العسكرية، بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية. يحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد باستثناء المحاكم التأديبية.رئيس الدولة يعرض الميزانية العامة على البرلمان.يلغى مجلس الوزراء (يلغى منصب رئيس الوزراء)، ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية، بما يتناسب مع الدستور جري الانتخابات العامة والرئاسية المقبلة في 3 نوفمبر 2019.

(32) موقع بيبي سي العربي: ينظر الموقع على شبكة الأنترنيت: http://www.bbc.com/arabic/ 6

(33) مركز بلادي للدراسات والأبحاث الأستراتيجية، العثمانية الجديدة الدور التركيفيالمنطقة العربية، مجلة ابحاث أستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الأستراتيجية، العدد3، تشرين الأول 2012، ص20.

(34) جيم زانوتي، مصدر سبق ذكره، ص ص 20ـ22.

تتبنى هذه الأفكار أو تحجيمها بقوة القانون كما حصل في التعديلات الدستورية أو بالأعتقال للمعارضين.[35]

كذلك تغيير سياسته وطرح رؤية قومية متشددة في محاولته كسب القوى القومية التي دعمته في الأستفتاء، فبعد أن تبنى تسوية القضية الكردية والدخول بحوارات تحت مسمى (الأنفتاح الديمقراطي) العام 2009 نجدة بدأ بتبني التشدد تجاه المقاتلين الأكراد ومحاربة عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد تمدد الحزب في عدة مناطق في العراق وسوريا وتخوف تركيا من قوات حماية الشعب الكردي المدعومة امريكياً في سوريا وسيطرتها على أراضي واسعه من سوريا، لذلك تبنت الحكومة التركية أقامة منطقة آمنه في سوريا تسيطر عليها تركي مع قوات المعارضة السورية التابعة لها لمنع اية طموحات كردية.[36]

(35) بكر صدقي، تركيا تنازع بين شرعيتين، مجلة آفاق المستقبل، مركز الأمارات للبحوث والدراسات الأستراتيجية، أبة ظبي، العدد4، نيسان، 2010،، ص 67.

(36) عبد الله عبد الامير، تركيا الرجل المريض أسباب ونتائج الأستراتيجية التركية الجديدة، سلسلة حصاد البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العدد2،اب، 2015، ص ص 130ـ 131.

الخاتمــة

اظهرت مدة حكم حزب العدالة والتنمية الأستراتيجية التي يتبناها في أسلمة تركيا في جميع مفاصل الدولة والعمل على احياء مجد الأمبراطورية العثمانية، لكن مع ذلك يحاول أردوغان العمل على عدم المساس بالثوابت التي بنيت أركان الدول التركية لأن المساس بتلك الأسس يقوض النجاحات التي حققها، إذ أستطاع طرح رؤية فكرية للعلمانية تتناسب مع رؤية الحزب وخاصة التي تتعلق بالحرية الدينية وبالتالي حقق الحزب هدفه في تبني القيم الإسلامية التي تعبر عن ايديلوجيته من جهه وعدم وجود أي تعارض مع القيم العلمانية التي تقوم علبها الدولة التركية، كذلك أستطاع أن يسيطر على المؤسسة العسكرية والتي كانت الخطر الأول تجاه تلك السياسة من خلال ابعاد القيادات العسكرية المناوئة لهذه السياسة واستفاد بصورة كبيرة من الانقلاب الفاشل الذي حاولت قيادات عسكرية في الجيس التركي تنفيذه لكنه فشل من خلال احالة أعداد كبيرة من قيادات المؤسسة العسكرية التركية للمحاكمة وللتقاعد واستبداهلم بموالين له، لكن مع ذلك لايمكن غض الطرف عن التحديات الكبيرة التي تواجه سياسة حزب العدالة والتنمية، وخاصة مع تنامي الخطر من وجود قوى مناوئه لها وتتبنا ايديلوجية مشابهة لأيدلوجية العدالة والتنمية وكانت متحالفة مع إلا وهي المؤسسات التابعة لرجل الدين عبد الله كولن، وتطبيق سياسات الحزب الواحد التي تؤدي بالنتيجة إلى أزدياد حجم المعارضة الداخلية والأحتقان الداخلي وخاصة بعد سوء الأوضاع الأقتصادية التي تمر بها تركيا ونهيار العملة التركية.